إدارة
التواصل

# صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/229
للنشر الفوري
20 مايو 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

**بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع المملكة العربية السعودية**

قام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة السيد تيم كالين، رئيس بعثة الصندوق إلى المملكة العربية السعودية، بعقد مناقشات خلال الفترة من 4–15 مايو في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع المملكة العربية السعودية. اتمام مشاورات المادة الرابعة تعتمد على مشاورات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وفي ختام المناقشات، أدلى السيد كالين بالبيان التالي:

"لا تزال الآفاق الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مواتية. ويُتوقع تحقيق معدل نمو أعلى من 4% في 2014 و2015، يقوده الإنفاق الحكومي ونشاط قوي في القطاع الخاص. وتتسم المخاطر التي تكتنف آفاق النمو بالتوازن. ومن المرجح أن يظل التضخم مكبوحا.

وتواصل المملكة العربية السعودية الاضطلاع بدور نظامي في تحقيق استقرار سوق النفط العالمية، وهو ما يسهم بصورة إيجابية في الاقتصاد العالمي. وعلى مستوى المنطقة، تقدم المملكة العربية السعودية مساعدات مالية سخية للبلدان الأخرى، بينما تمثل التحويلات التي ترسلها العمالة الوافدة في المملكة إلى بلدانها مصدرا مهما لدخل كثير من البلدان.

وتتولى الحكومة في الوقت الحاضر تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي والاستثمار من أجل مواصلة تطوير وتنويع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتحقق تقدما كبيرا في هذا الصدد. ويركز البرنامج على زيادة تطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال، ورفع مستوى جودة التعليم وتحسين المهارات، وتوظيف مزيد من المواطنين السعوديين في القطاع الخاص.

ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار تراجع فائض المالية العامة في 2014 مع ارتفاع الإنفاق الحكومي، وربما انتقلت الميزانية إلى جانب العجز في السنوات القليلة القادمة. ولذلك، فمن المهم إبطاء نمو الإنفاق الحكومي. وبالفعل، توفر الاحتياطيات الوقائية المالية الكبيرة التي ادخرتها الحكومة على مدى العقد الماضي حماية كبيرة للاقتصاد في حالة مواجهة صدمة سلبية مثل هبوط أسعار النفط، وينبغي الحفاظ عليها. إضافة إلى ذلك، شرعت الحكومة في اتخاذ إجراءات لتعزيز إطار المالية العامة، ومن المحبذ أن تبني على هذا التقدم لإجراء مزيد من إصلاحات الميزانية السنوية، ووضع إطار للميزانية متوسط الأجل، واستحداث أدوات لإدارة تقلب الإيرادات النفطية.

وتتسم أوضاع السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية بأنها ملائمة نظرا لانحسار آفاق التضخم. ومع هذا، فقد ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا على مدار العام الماضي، وينبغي توخي العناية في مراقبتها خلال الفترة القادمة. ومن شأن وضع إطار منهجي لسياسة السلامة الاحترازية الكلية أن يؤدي إلى تعزيز إطار الاستقرار المالي."